الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/417
21 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٥ من جدول الأعمال
استعراض كفاءة الأداء الإداري
والمالي للأمم المتحدة

الموظفون المقدمون دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريري الأمين العام الربع سنويين بشأن الأفراد المقدمين دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى للفترتين من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ ومن ١ نيسان/ابريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/C.5/52/51 و A/C.5/52/56)؛ وتقريره المتعلق بالتوقف التدريجي عن الاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل في الأمانة العامة (A/C.5/52/54/Rev.1) واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقارير مع ممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وقد أشار الأمين العام في التقرير الوارد في الوثيقة A/C.5/52/54/Rev.1، المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، إلى طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٥١، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، التعجيل بالتوقف التدريجي عن الاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل على نطاق الأمانة العامة. وأفاد الأمين العام أنه نظرا لأن إدارة عمليات حفظ السلام هي أكثر الإدارات تأثرا بذلك القرار، بدأ اتخاذ إجراءات عاجلة "لكفالة الإسراع في تعيين موظفين ليحلوا محل الموظفين المقدمين دون مقابل". وستعمم إعلانات الشواغر بالنسبة للوظائف المقترح في تقرير الأمين العام عن حساب دعم عمليات حفظ السلام (A/52/837 و Corr.1) تحويلها من الموظفين المقدمين دون مقابل إلى وظائف حساب الدعم. وسيتيح ذلك الإجراء، كما أشار الأمين العام، إكمال التوقف تدريجيا عن الاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل بحلول نهاية فبراير ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٤ أدناه).

٣ - وفي هذا الصدد، أبلغت كذلك اللجنة الاستشارية أثناء جلساتها أنه تم حتى الآن الإعلان عن مجمـــوع ١١٥ وظيفة شاغرة. وكان من ضمن هذا العدد ٦٤ وظيفة من الفئة المدنية. وتم تلقي مجموع ٥٠٠ ٣ طلب وأدرج ٤٤٥ مرشحا في قائمة الاستدعاء. وعممت على الدول الأعضاء إعلانات عن الشواغر الـ ٥١ الباقية التي سيقوم شاغلوها بمهام عسكرية ومهام الشرطة المدنية وحدد الموعد النهائي للتقديم بعد ٨ أسابيع. وحتى وقت انعقاد الجلسات، كانت ٥٤ دولة قد بعثت ردودها وتم تلقي ٧٠٥ طلبات.

٤ - وترد توصيات وملاحظات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بحساب دعم عمليات حفظ السلام في تقريري اللجنة المؤرخين ٧ أيار/ مايو ١٩٩٨ (A/52/892) و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (A/53/418). وأبلغت اللجنة كذلك بأن الأمانة العامة ستبدأ، على أساس القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة بشأن حساب الدعم، في إرسال خطابات تعيين قبل نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

٥ - ويتضمن تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ (A/C.5/52/51)، بيانه الربع سنوي عن الموظفين المقدمين دون مقابل، المقدم استجابة للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١، ويغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨.

٦ - وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة فيه، أنه خـــلال الفترة التـــي يشملها التقرير أنهـــى ٤٣ من الموظفين المقدمين دون مقابل من الفئة الثانية مهامهـــم، بينما بـــدأ ٣٣ موظفا خدمتهم (٥ في إدارة عمليات حفظ السلام، وواحد في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، و ١٨ في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ٩ في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا). وقد أشار تقرير الأمين العـــام المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨ (A/C.5/52/56)، الذي يغطي الفترة من ١ نيسان/ابريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، إلى أن ١٤ موظفا جديدا من الفئة الثانية من الموظفين المقدمين دون مقابل قد بدأوا خدمتهم أثناء تلك الفترة (٨ في إدارة عمليات حفظ السلام و ٦ في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)، وأن ٨٥ من الموظفين المقدمين دون مقابل قد أنهوا مهامهم خلال نفس الفترة. وتلاحظ اللجنة كذلك أن عدد الموظفين المقدمين دون مقابل من الفئة الثانية قد انخفض من مجموع ٢٥٦ موظفا في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، إلى ٢٤٦ موظفا في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، وإلى ١٧٥ موظفا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كما يتبين من المرفق الثالث لتقرير الأمين العام المذكور أعلاه.

٧ - وما زالت اللجنة تعتقد أن المعلومات المقدمة في التقريرين الربع سنويين لا تبين مدى ما يقدمه جميع الموظفين المقدمين دون مقابل الذين قبلتهم إدارة عمليات حفظ السلام من دراية فنية متخصصة غير متاحة داخل المنظمة، حسب المطلوب بموجب الفقرة ٤ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١. وبينما تعترف اللجنة بالصعوبات التي لاقتها تلك الإدارة أثناء المرحلة الانتقالية نحو إكمال الوقف التدريجي للاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل، فهي تكرر ملاحظتها المعبر عنها في الفترة ٤ من تقريرها السابق (A/52/890)، والتي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، القائلة بأن جميع المهام المسندة إلى الموظفين المقدمين دون مقابل المشار إليهم في التقريرين ربع السنويين قيد

النظر ينبغي أن يؤديها موظفو المنظمة، وأن الافتقار إلى الموارد الكافية من الموظفين هو الذي يتسبب في قبول موظفين مقدمين دون مقابل من الفئة الثانية، وليست الحاجة إلى مهام متخصصة جدا غير متاحة بالفعل في الأمانة العامة أو يمكن الحصول عليها عن طريق التعيين.

٨ - وتلاحظ اللجنة أيضا أن الموظفين المقدمين دون مقابل المقبولين في كل من المحكمتين الدوليتين سيقومون بمهام متخصصة "ريثما يتم الانتهاء من إجراءات التعيين في الوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة في ميزانية المحكمة". وتكرر اللجنة ما ذكرته في الفقرة ٦ من تقريرها السابق (A/52/890)، وأيدته الجمعية العامة في الفقرة ٨ من قرارها ٢٣٤/٥٢، من أن "هذا الإجراء يتعارض مع تدابير وأحكام القرار ٢٤٣/٥١، التي لا تسمح بقبول موظفين مقدمين دون مقابل بسبب إخفاق الأمانة العامة في تعيين موظفين على وجه السرعة".

٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تبين تقارير الأمين العام الربع سنوية المقبلة بوضوح، بالإضافة إلى أخذ التعليقات الواردة في الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه، قبول الموظفين المقدمين دون مقابل وفق التقيد بدقة بالأحكام الواردة في الفقرتين ٤ (أ) و ٤ (ب) من القرار ٢٤٣/٥١، وتبين عدد الموظفين في المجالات التي قبل فيها الاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل ليؤدوا تلك المهام، وتقدم معلومات عن الالتزام بالمواعيد النهائية لخدمة أولئك الأفراد (وهي معلومات لم تتح حتى الآن). كما تشير اللجنة إلى أن التقرير المقبل الذي سيصدره الأمين العام ينبغي أن يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وينبغي أن يتضمن تقريره السنوي، الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة ١٢ من قرارها ٢٤٣/٥١.